

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

. @ 533 @

قال : وإن كانت أمة فإذا اغتسلت من الحيضة الثانية . .

ش : مذهبنا ومذهب الجمهور أن عدة الأمة بالقرء قرءان . .

2806 لما تقدم من قول النبي : (وعدتها حيضتان) وفي لفظ : (وقرء الأمة حيضتان) رواه

الدارقطني ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال : (طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها

حيضتان) رواه ابن ماجه والدارقطني ، إلا أن كلا الحديثين قد ضعف . .

2807 لكن يرشحهما أنه قول عمر وعلي ، وابن عمر رضي الله عنهما ، والجمهور ، وكان القياس

يقتضي أن تكون حيضة ونصفاً ، كما في كثير من أحكام الأمة مع الحرة ، إلا أن الحيض لا

يتبع . .

2808 ولهذا قال عمر رضي الله عنه : لو أستطيع أن أجعل العدة حيضة ونصفاً لفعلت . إذا

تقرر هذا فالخرقي رحمه الله عنده أن القروء الحيض ، فتكون عدة الأمة حيضتين ، وعنده أن

الحرة لا تحل للأزواج حتى تغتسل من الثالثة ، فكذا الأمة لا تحل حتى تغتسل من الثانية

والله أعلم . .

قال : وإن كانت من الآيسات أو ممن لم يحضن فعدتها ثلاثة أشهر . .

ش : هذا إجماع والحمد لله ، وقد شهد له قوله تعالى : 19 ({ واللائي يئسن من المحيض من

نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائي لم يحضن }) أي فكذاك ، أو فعدتهن كذلك ،

أو واللائي يئسن من المحيض واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر ، وملخصه أن الآية الكريمة

هل فيها تقديم وتأخير ، أو تقدير ، وعلى الثاني هل المقدر مفرد أو جملة ؟ ثلاثة أقوال .

.

(تنبيه) ويحتسب بالساعة التي فارقتها ، على المشهور من الوجهين ، حذاراً من الزيادة

على طاهر الكتاب ، وقال ابن حامد : إنما يحتسب بأول الليل أو النهار ، فإذا طلقها

نهاراً احتسب من أول الليل الذي يليه ، وليلاً يحتسب بأول النهار الذي يليه ، دفعاً

لمشقة اعتبار الساعات والله أعلم . .

قال : والأمة شهران . .

ش : يعني أن ما تقدم إذا كانت الزوجة حرة ، أما إن كانت أمة فعدتها شهران ، وهذا هو

المشهور من الروايات ، والمختار لعامة الأصحاب ، والمختار لعامة الأصحاب ، الخرقى

والقاضي وأصحابه ، وأبي بكر فيما نقله القاضي في الروايتين ، إذ الأشهر بدل من القروء ،

وعدة ذات القروء قرآن ، فبدلهما شهران . .

2809 واعتمد أحمد على قول عمر رضي الله عنه : عدة أو الولد حيستان ،